

المواكبة المستمرة^س

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد التاسع عشر: أيلول 2022

إعداد:
مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- 3 السيد مقتدى الصدر والصراع على السلطة الدينية ❖
- 11 اللوبي الصهيوني يدعو واشنطن لإعادة النظر بدعم الجيش اللبناني ❖
- 17 مستقبل العلاقات الأميركية السعودية ❖
- 21 كيف تحاول أوروبا تعويض الغاز الروسي مع بداية الشتاء ❖

السيد مقتدى الصدر والصراع على السلطة الدينية

الموضوع

مقال لـ "بينديكت روبن دي كروز"، الأكاديمي في جامعة آرهوس الدنماركية والباحث المتخصص بالتشيع في العراق والحالة الصدرية تحديداً، بعنوان "مقتدى الصدر والصراع على السلطة الدينية" (أيلول 2022) يتطرق فيه إلى مشكلة زعيم التيار الصدري مع المرجعية والشرعية الدينية وكيفية صيانتها نفوذه السياسي والاجتماعي ضمن قاعدته الشعبية.

النص الحرفي

مقدمة

في 29 آب 2022 أعلن آية الله العظمى كاظم الحسيني الحائري، المقيم في قم، استقالته كمرجع للتقليد، وهو مرجع ديني ومصدر تقليد في المجتمع الشيعي، وشجع مقلّديه على تبديل ولائهم له وتقليد المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي. كما استخدم خطابه لشن هجوم عنيف على مقتدى الصدر، رجل الدين الشعبي وزعيم التيار الصدري في العراق. وألمح الحائري إلى افتقار الصدر للمؤهلات العلمية، وانحرافه عن نهج الشهيدين الكبيرين في الحركة، آية الله العظمى محمد باقر الصدر وآية الله العظمى محمد صادق الصدر، والد مقتدى الصدر.

كان تدخّل الحائري مهماً في المقام الأول بسبب وضعه كمرجع للتيار الصدري. وبالتالي بدأ أنّ انتقاداته تهدّد سلطة مقتدى الصدر في وقت حرج عندما كان يحشد أتباعه في الخلاف مع الفصائل المدعومة من إيران حول تشكيل حكومة عراقية جديدة. لكن في حين أنّ الصدريين ربما وجدوا تصريح الحائري استفزازياً، إلا أنّهم لم يتحدّ بجدية سلطة الصدر بسبب تهميش الحائري داخل حركتهم. نجح الصدر في بناء وحماية سلطته الدينية من خلال استخدام استراتيجيتين. لقد حافظ على تعدّد الجمعيات الدينية، مستفيداً من شرعية كبار رجال الدين - مثل الحائري - مع ضمان عدم قدرة أيّ سلطة دينية واحدة على منافسة سلطته داخل التيار الصدري. وقد استخدم الصدر أيضاً مزيجاً من الممارسات الدينية التقليدية وغير التقليدية لتنويع مصادر سلطته الدينية. وبذلك، تغلّب على ضعفه في الأساليب التقليدية لتأسيس تأثير رجال الدين، لا سيما سعة الاطلاع والتدريب الرسمي في الحوزة الدينية.

تسلط علاقة الصدر بالحائري الضوء على الصراع على السلطة الدينية داخل التيار الصدري، الذي غالباً ما يتم تصويره على أنه مجرد قوة سياسية واجتماعية. ومع ذلك، تشرح العدسة الدينية الجوانب السياسية الأوسع للحركة، أي قدرة الصدر الدائمة على تعبئة قاعدته للعمل على الرغم من إخفاقاته في الحكم وافتقاده لرؤية سياسية متماسكة. وفي الوقت نفسه فإن وضع دور الصدر السياسي ضمن هذا المفهوم الديني الأوسع للقيادة يشير أيضاً إلى ضعف الصدر المحتمل كفاعل سياسي، أي انهيار سلطته الأخلاقية، التي تدعم سلطته السياسية.

مصادر الثبات الديني عند الصديين

يتطلب فهم تأثير الحائري المحدود بين الصديين تتبع علاقته بالحركة قبل اغتيال محمد صادق الصدر عام 1999. وخلال ذلك الوقت كان آيتا الله متنافسين، كلٌ منهما تنافس على إرث محمد باقر الصدر، الذي كان كليهما وريثين محتملين لسلطته الدينية. مع ذلك كان الحائري قد أعلن بالفعل عن مرجعيته، أو وضعه كمرجع، مما منحه نفوذاً أكبر على مسار محمد صادق الصدر كمرجع ديني. بل إن الحائري رفض الاعتراف بادعاء محمد صادق الصدر بأنه مرجع، ورفض وكلاءه عندما زاروا قم لإنشاء مكاتب للصدر هناك. وقد أعاق هذا الرفض جهود محمد صادق الصدر لتوسيع شبكته وبالتالي بناء مرجعية خاصة به. وبحسب ما ورد، قام الحائري بطرد مبعوث الصدر أبو سيف الوائلي من منزله، متهماً إياه بالعمل في أجهزة استخبارات حزب البعث.

بالنظر إلى هذه المنافسة، لماذا عيّن محمد صادق الصدر لاحقاً الحائري خلفاً له ومرجعاً للتيار الصدري؟ وفقاً لمصادر صدرية كان محمد صادق الصدر متردداً في القيام بهذا الإعلان، على الرغم من ارتباط الحائري بمحمد باقر الصدر والحوزة النجفية، خشية أنه إذا تم اغتياله فسوف يُترك أتباعه دون توجيه ديني واضح، مما قد يؤدي إلى صراع داخلي على القيادة. علاوة على ذلك، يشير الصديون أيضاً إلى أن الحائري كان واحداً فقط من بين العديد من رجال الدين الذين حددهم محمد صادق الصدر كمصادر محتملة للتقليد بعد وفاته. وبالتالي، فقد اختاروا أتباع رجال دين متعددين بما يتماشى مع توصيات الصدر. يتبع الجيل الأكبر من الصديين بشكل رئيسي الحائري، وآية الله العظمى محمد حسين فضل الله (الذي درس في الحوزة النجفية قبل الانتقال إلى لبنان)، أو آية الله العظمى محمد إسحاق الفياض، الذي كان مقره في النجف، وآية الله علي السيستاني. إن صحة هذه الرواية أقل أهمية من وجودها كسمة للخطاب الصدري. والمعنى الضمني هو أنه من منظور مقتدى الصدر لم يكن للتيار سلطة دينية واحدة أبداً بعد محمد صادق الصدر.

كما أن تعدد السلطة الدينية داخل التيار الصدري قد زاد من جدته من خلال ممارسة تقليد الميت، أو استمرار اتباع المرجع المتوفى. من وجهة نظر الشيعة الإثني عشرية التقليديين يُعتبر تقليد الميت ممارسة غير تقليدية. ومع ذلك فالمسألة مهمة بالنسبة للتيار الصدري بسبب تركيزه الخاص على السلطة الدينية، كما تتجسد في شخصية رجال دين معينين، مثل محمد باقر الصدر، وخاصة محمد صادق الصدر. يسمح تقليد الميت للتيار الصدري بمواصلة اتباع محمد صادق الصدر كمرجع. ومع ذلك، فإن لهذه الممارسة تحذيرين

مهمّين. أولاً، من المفترض أن يقتصر الأمر على أولئك الذين اتبعوا آية الله عندما كان لا يزال على قيد الحياة. وثانياً، لا يمكن للمقلّدين الالتزام بأحكام الصدر إلا في الحالات التي تطلّب سليمة من حيث السياق - حيث لم يتم تعطيل تطبيق الفتوى بسبب التغييرات غير المتوقّعة في الظروف.

من الناحية النظرية، كان يجب أن يتسبّب الأمر بخلق فجوة بين الأجيال. سيضطر الصديرون الأصغر سنّاً، الذين لم يكونوا قد وُلدوا خلال حياة محمد صادق الصدر، إلى تبني مرجع آخر - بشكل أساسي الحائري - كمرجع لتقليدهم. مع ذلك، يجادل الصديرون بأنّ أتباع التيار الأصغر سنّاً لا يزال بإمكانهم اتباع محمد صادق الصدر، بشرط أن يتّبِعوا مرجعاً حياً يجيز هذه الممارسة. أوضح أحد الصديريين: "يجب أن يتّبِع أتباع التيار الصديري الأصغر اليافعون مجتهداً حياً [سلطة دينية معترف بها]، إلا إذا كانوا يعتقدون أنّ [محمد] صادق الصدر لا يزال الأكثر علمية مقارنة بالمجتهدين الأحياء، وبعد ذلك فقط إذا اتّبِعوا فتوى المجتهد الذي يسمح لهم بذلك". في نهاية المطاف، ساهم "تقليد الميْت" في تنوع سلطة الصدر الدينية. إنّ التفسيرات المختلفة لهذه الممارسة، التي أدّت إلى تقليد عدد من مراجع التقليد، تسلّط الضوء على مرونة المقلّدين الصديريين تجاه التقليد. علاوة على ذلك، يوضح هذا أيضاً كيف يشارك كل مقلّد للصدر في الممارسة وليس مجرد التلقّي السلبي لتوجيهات رجال الدين. لذلك كان المقلّدون الصديرون مصدرراً للابتكار في كيفية تحديد السلطة الدينية وإسنادها.

موازنة العديد من الآباء

كانت علاقة الحائري بمقتدى الصدر بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003 مبنية على أسس غير مستقرّة. ومع ذلك، كان لدى كلٍّ من الصدر والحائري حوافز قوية للتعاون. واجه الصدر صراعاً داخلياً للسيطرة على حركة والده. جادل رجال دين كبار، مثل محمد اليعقوبي، رئيس مكتب محمد صادق الصدر في النجف عام 2003، بأنه بعد وفاة الصدر، انتقلت سلطته الدينية إليهم باعتبارهم أكثر رجال الدين المؤهلين بين تلامذته. وهدّد ذلك بتراجع مطالبة مقتدى الصدر بالميراث بسبب الروابط الأسرية إلى أهمية ثانوية. انفصل اليعقوبي عن مقتدى في 16 تموز 2003، وأعلن نفسه مرجعاً وسعى للسيطرة على شبكات محمد صادق الصدر التنظيمية والمالية - في المقام الأول جمع الخمس. ونتيجة لذلك، فإنّ تعيين الحائري لمقتدى الصدر كمرثّل له في العراق في 7 نيسان 2003، والسماح له بأداء وظائف مخصّصة عادة للمرجع - جمع الخمس وتوزيعها وإصدار أحكام دينية معيّنة - كان أمراً بالغ الأهمية. وقد عزّزت هذه الوظائف ادعاءات الصدر بالسلطة الدينية بين الصديريين، وساعدته على صدّ المنافسة. الحائري بدوره احتاج إلى الصدر. لقد مثّل فرصة للحائريين لبناء نفوذ داخل التيار الصديري من خلال رجل دين صغير يكون، من الناحية النظرية، قابلاً للتوجيه الديني للحائري. بدون الصدر، وبالنظر إلى موقعه في قمّ، تعرّض الحائري لتحديات من أمثال اليعقوبي، الذي كان بإمكانه بسهولة أكبر خلق "حقائق على الأرض" في العراق. إنّ تسمية الحائري رسمياً كمرجع للتيار الصديري لن تكون ذات فائدة تُذكر إذا لم تقترن بقدرة الصدر على حشد القوة القسرية للاستيلاء على العقارات الدينية للتيار والشبكات التنظيمية.

لم يكن تعاون الحائري مع الصدر مجرد انعكاس لمصالحه الدينية الخاصة، بل كان أيضاً جزءاً من شبكة علاقات سعت الدولة الإيرانية من خلالها إلى ربط الصدر والصديين بمصالحها. ديناميات علاقة الحائري المبكرة بالصدر تتماشى بشكل وثيق مع استراتيجية الحرس الثوري الإسلامي تجاه التيار الصدري. ويشمل ذلك مشاركة الحائري في اجتماعات مبكرة للصدر وحاشيته مع المسؤولين السياسيين والاستخباراتيين الإيرانيين فور الغزو الذي قاده الولايات المتحدة. وبالمثل، عندما انطلق الحرس الثوري الإيراني نحو تفكيك ميليشيا جيش المهدي التابعة للصدر في أعقاب معركة النجف الكارثية في آب عام 2004، سعى إلى إضعاف سلطة الصدر من خلال رفع خصومه، وسحب الحائري دعمه رسمياً من الصدر، مصدرًا تعليماته إلى الصديين بإرسال خُمسهم مباشرة إلى مكاتبه.

على الرغم من هذه الاضطرابات المبكرة في العلاقة بين الصدر والحائري، فإن الانفصال لم يكن قابلاً للنقض. بعد عام 2004، سعى الصدر بشكل متكرر إلى تحسين مكانته الدينية من خلال الدراسات والتفاعل مع مختلف المراجع الدينية، بمن فيهم الحائري. ومع ذلك، أدار الصدر هذه العلاقات بعناية، سعياً للحصول على الشرعية من المراجع العليا، مع الحفاظ على الروابط الدينية المتعددة. وبالتالي، فإن المفاهيم القائلة بأن الحائري كان المرجع الديني المركزي للصديين، وأن الصدر استمر في اتباع الحائري وذهب إلى إيران للدراسة تحت قيادة آية الله قد يؤدي إلى التعظيم على هذا الجانب الحاسم من استراتيجيته الدينية. وبحسب الصديين، فإن الحائري ليس المرجع الوحيد الذي درس الصدر تحت إشرافه. على سبيل المثال، قبل اغتيال محمد صادق الصدر، درس الشاب مقتدى الصدر عند السيد محمد كلنثار في النجف. بالنسبة للصديين، يمثل كلنثار الشخصية المقابلة للحائري، بسبب علاقاته الاجتماعية الأعمق بأسرة الصدر، ودعمه لمرجعية محمد صادق الصدر، وتضحياته الشخصية بعد اغتيال رجل الدين عام 1999، عندما قُتل أحد أبنائه. بعد عام 2003، درس الصدر أيضاً في قمّ تحت قيادة الحائري وآية الله العظمى جعفر السبحاني والأخ الأصغر للحائري علي أكبر الحائري. وفي السنوات الأخيرة، سعى الصدر أيضاً بشكل متزايد إلى موازنة مواقفه العامة بشكل وثيق مع مرجعية السيستاني.

على الرغم من هذه الجهود لزيادة سلطته الدينية من خلال الدراسة أو تكوين الروابط، لا يزال مقتدى الصدر بعيداً عن تحقيق مكانة المرجع. لقد أكمل دراساته مرحلة السطوح العليا وتقدم إلى المرحلة النهائية من البحث حيث يقدم الطلاب أطروحة تقييم بشكل نقدي قضية مهمة من قضايا الفقه الإسلامي. لم يعلن بعد نفسه آية الله ويستخدم بدلاً من ذلك لقب حجة الإسلام والمسلمين (دليل/سلطة الإسلام والمسلمين)، وهي رتبة رجال دين أدنى مباشرة من مرتبة آية الله. حتى بعد الانتهاء من مرحلة "البحث الخارج"، سيحتاج الصدر حينئذٍ إلى تأليف رسالته العملية، وهي الأطروحة الطويلة عن الفقه الإسلامي التي ينتجها المجتهد في طريقه إلى أن يصبح مرجعاً تقليدياً.

تبنى الصدر الممارسات الدينية لتعزيز سلطته

على الرغم من افتقاره للعناصر الأساسية لسلطة رجال الدين المعيارية، فقد قطع الصدر شوطاً طويلاً في تولي مهام سلطة دينية أعلى مرتبة. لقد فعل ذلك من خلال تطوير ممارسات لتنوع مصادر سلطته الدينية بما يتجاوز تلك المشتقة من تحصيل رجال الدين الدراسة الرسمية. لتوضيح هذا النهج، ولوضع مكانة الصدر الدينية في منظورها الصحيح، يمكن مقارنته بنظيره ومنافسه داخل التيار الصدري الأوسع قيس الخزعلي. الخزعلي والصدر قريبان في العمر، وكلاهما درس في عهد والد مقتدى الصدر. ومع ذلك، فقد تقدّم الخزعلي في دراسته الحوزوية أكثر من الصدر، بعد أن أكمل البحث الخارج. وقد اعتبر كثيرون في الحوزة أنّ رسالته أظهرت قيادة قوية في الفقه الإسلامي.

مع ذلك، لم يسع الخزعلي إلى ترسيخ نفسه كصاحب سلطة دينية مستقلة داخل الحوزة. وقد أعلن أنّه يتبع تفسير آية الله روح الله الخميني لولاية الفقيه وأنه ممثّل للإمام الخامنئي. وبالتالي، بالمقارنة مع الصدر، لا يسعى الخزعلي إلى تبني وظائف دينية مثل الوعظ أو الاستفتاء (تحقيق ديني حيث يستنبط المقلدون تفسيراً فقهياً من المرجع، عادة في الأمور اليومية). سعت عصائب أهل الحق، المنظمة التي يقودها الخزعلي، إلى الحصول على الخمس، لكن ليس على أساس مرجعية الخزعلي الدينية، ولم ينله إلا من عدد قليل جداً من الناس.

لذلك ذهب الصدر إلى أبعد من الخزعلي فيما يتعلّق بالسعي للعب دور ديني مستقل، وقد فعل ذلك من خلال الاعتماد على مصادر الشرعية الدينية الموجودة خارج إطار التحصيل العلمي الرسمي. على سبيل المثال، قدّم الصدر تلميحات مبكرة إلى علاقته الشخصية بالإمام الغائب (وهو معتقد أخروي مركزي في الشيعة الإثني عشرية فيما يتعلّق بعودة الإمام المهدي في نهاية الزمان)، مدّعياً بذلك امتلاك قوة صوفية تمنحه حق الوصول إلى البصيرة الدينية دون وسيط. وتشمل الابتكارات الحديثة إنشاءه مجلساً استشارياً يتألف من كبار السن وكبار رجال الدين، ومعظمهم من تلاميذ محمد صادق الصدر، لتقديم المشورة له بشأن مسائل الإرشاد الديني. مرة أخرى، تتضمن الممارسة تعددية السلطة الدينية.

كما يستخدم الصدر بشكل متكرّر الأشياء المادية كأثار مقدّسة. على سبيل المثال، غالباً ما يتم تصويره وهو يحمل عصا للمشي، مما يستحضر أدوات والده الأيقونية. وعندما يزور الصدر كبار رجال الدين في النجف يصل عادةً في سيارة ميتسوبيشي غالانت قديمة، وهي مشهدة صدرية قوية أخرى، أي مشهدة سيارة والده محمد صادق الصدر عندما اغتيل. مثل هذه الممارسات تجسّد سلطة دينية، لا يتوسّطها الخطاب الديني العقلاني أو المؤسسات الرسمية. وبالنسبة للصدر فإن هذه الأدوات الأثرية تربطه مباشرة بسلطة والده الدينية.

علاوة على ذلك، فإنّ العديد من الممارسات التي تساهم في السلطة الدينية للمرجعية تتركز بشكل أكبر على أشكال الشرعية الشخصية الكاريزمية أكثر من الأشكال المؤسسية والقانونية العقلانية المرتبطة بالتدريب الرسمي للحوزة. وبعبارة أخرى فإن الصدر ليس خارجاً عن العقيدة الدينية كما يُزعم عموماً، ولكنه بدلاً من

ذلك يجمع بين الممارسات التقليدية وغير التقليدية لتعظيم سلطته الدينية. وفي الوقت نفسه يُعدُّ المجال الديني الشيعي أرضاً خصبة للحركات الدينية - السياسية، مثل التيار الصدري الذي يعتمد بشكل أساسي على أيديولوجية الكاريزما.

على مستوى أكثر تجريداً، تعتمد أنماط السلطة المتنافسة في المجال الديني الشيعي على بعضها البعض. ممارساتهم الأساسية مرتبطة جدلياً - الانسحاب الزاهد مقابل النشاط الاجتماعي والسياسي. التجريد العقلي مقابل الفعل المتجسد؛ المسعى العلمي مقابل الإلهام غير المتداول والصوفي؛ التعالي مقابل اللزوم. لا تعبّر هذه التعارضات عن تمييز بين السلطة الدينية "الأصيلة" مقابل السلطة الدينية "غير الشرعية"، ولكنها في حدّ ذاتها الآلية المولدة لسلطة المجال الديني. وبالتالي، فإنّ الصدريين ليسوا انحرافاً دينياً، ولن تتلاشى الحركة ببساطة بمرور الوقت. سيستمر التيار الصدري ما بقي المجال الديني الشيعي في العراق متورطاً في الانقسامات السياسية والاجتماعية الأوسع في البلاد.

التداعيات على المستقبل السياسي للتيار الصدري

بالنظر إلى المستقبل، سيمثّل الموت المتوقع للسيستاني لحظة انتقالية للشريعة في العراق. والصدر بعيد عن الاستعداد ليصبح مرجعاً، ولا يمكنه أن يحلّ مكان السيستاني باعتباره المرجع الديني الشيعي الأبرز في العراق. ومع ذلك، فإنّ تعديل التسلسل الهرمي الديني النجفي بعد السيستاني سيّتيح للصدر فرصة لزيادة حصّته من السلطة الدينية. والصدر هو زعيم حركة اجتماعية، وليس مدرسة تعاليم دينية داخل الحوزة. سوف تتشكّل سلطته الدينية من خلال جمهوره الأساسي، القاعدة الصدريّة، أكثر من اعتراف المؤسسة الدينية الشيعية. تعمل طبيعة هذه المرجعية الدينية كنافذة على البعد السياسي للتيار الصدري. عزّزت الأحداث الأخيرة في العراق كيفية تفسير سلطة الصدر الدينية عبر قدرته الدائمة على تعبئة أتباعه سياسياً، من خلال الانتخابات أو الاحتجاجات أو العنف. لذلك فهو ضروري لفهم السلطة التي يمارسها كشخصية سياسية. إنّ استعداد الصدريين للتضحية من أجل الصدر والمجتمع الصدري من خلال تخصيص وقتهم ومواردهم وأجسادهم لقضية الصدر يعكس دافعاً دينياً أساسياً. غالباً ما يُربك هذا التفسير صانعي السياسة الغربيين الذين غالباً ما تقوّدهم افتراضاتهم العلمانية والعقلانية الضمنية إلى النظر إلى الدين كمورد يتم نشره في السعي لتحقيق أهداف سياسية. ومع ذلك، لا يقدّم الصدر رؤية سياسية متماسكة تتجاوز تمكينه داخل النظام.

وبالمثل، يعتقد المراقبون الغربيون أنّ شعبية حركة إسلامية، مثل الصدريين، تعتمد بشكل أساسي على العوامل الماديّة والمعاملات المرتبطة بالحوكمة الفعّالة ورعاية التوظيف. إلا أنّ قوة الصدر لا تزال قائمة على الرغم من السجلّ المؤسف لحركته في الحكم. علاوة على ذلك، يظلّ معظم الصدريين في أدنى المستويات في الاقتصاد السياسي العراقي لتوزيع الوظائف. وبالتالي، فإنّ الوجود السياسي للصدر على الساحة العراقية لن يتضاءل بتدخّل كبار رجال الدين ولا بفشل الصدريين في تحقيق الإصلاح السياسي. بدلاً من ذلك، يمكن أن تنشأ نقطة ضعف الصدر المحتملة من الزلّات التي تقوّض تصوّر أتباعه لزعيمهم كحامٍ ومرشدٍ وموحّدٍ

للمجتمع الصدري. لا يمكن أن يُنظر إلى الصدر على أنه فشل في الحفاظ على أواصر التضامن التي تجمع الصديين، ولا على أنه بددٌ تضحيات أتباعه. إنَّ أزمة السلطة الأخلاقية هذه، وهي اعتبار ديني في الأساس، هي أكثر ما يخشاه الصدر، وهي التي تدفع الآن بسلوكه السياسي في اتجاهات أكثر تطرفاً وخطورة.

اللوبي الصهيوني يدعو واشنطن لإعادة النظر بدعم الجيش اللبناني

الموضوع

ملخّص دراسة لـ "ديفيد كيلكولن" الباحث في "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات"، بعنوان: "افتقاد الهدف، إعادة تقييم الدعم العسكري الأميركي للجيش اللبناني"، نُشرت في أواخر تموز الفائت، يقدّم فيها الباحث ما يدّعي أنّها أدلّة مستقاة من عمليات تتبّع لآلاف الهواتف الذكية العائدة لعناصر من الجيش اللبناني¹ وعناصر من حزب الله ليعزّز من سردية تعاون الجيش مع الحزب وتغاضيه عن حركته ونشاطه في المنطقة الحدودية بما ينتهك القرار 1701، ليوصي بإعادة النظر باستراتيجية "الثقل المواجه" الأميركية التي على أساسها تدعم واشنطن الجيش سنوياً بعشرات ملايين الدولارات منذ عام 2005.

ملخّص الدراسة

التأثير العام للدعم الأميركي على فعالية الجيش اللبناني

تشير الأدلة إلى قيام علاقة بين زيادة التمويل الأميركي وتحسين فعالية الجيش اللبناني. لكن هذا التحسّن قد لا يصبّ في خدمة المصالح الأميركية. خلال حملة القلمون عام 2017، نفذ الجيش اللبناني مناورة أسلحة مشتركة واسعة النطاق فوق تضاريس وعرة، في تناقض حادّ مع أدائه السابق في عرسال عام 2014 ونهر البارد عام 2007. ومع ذلك، خلال حملة عام 2017، عمل الجيش اللبناني بصورة متوازية مع حزب الله وجيش النظام السوري، كما فعل قبل ثلاث سنوات في عرسال. وفي عام 2017 أيضاً أبرم أحد حلفاء حزب الله الاتفاقات مع المسلّحين السنّة التي أنهت الاشتباك.

فيما يتعلّق بأمن الحدود، ساعد الدعم المعزّز للجيش اللبناني على إدارة تزامم (أولويّاته) مهامه في الانتشار في جنوب لبنان مع قيامه بعمليات مكافحة الإرهاب على طول الحدود السورية. ولكن الجيش اللبناني أعاق مراراً أنشطة اليونيفيل، وبالتالي عزّز مصالح حزب الله. تُساعد جهود إزالة الألغام التي يقوم بها الجيش اللبناني على حماية المدنيين ولكنها قد تُسهم أيضاً في استخدام حزب الله لهم دروعاً بشرية. لذلك وفيما تصرّح وزارة الخارجية الأميركية بأنّ شراكة واشنطن مع الجيش اللبناني "تبني قدرات الجيش اللبناني كمدافع

¹ <https://www.fdd.org/wp-content/uploads/2022/07/fdd-monograph-missing-the-mark.pdf>

شرعي وحيد عن سيادة لبنان"، فإن تقوية الجيش اللبناني قد عزّزت بشكل غير مباشر من قدرات حزب الله على ممارسة سلطات كان من المفترض أن لا تخضع إلا للسيادة اللبنانية.

"نظرية التغيير" الأميركية بالنسبة للجيش اللبناني ومشكلاتها الأربعة

تطلب وزارة الخارجية الأميركية من المشاركين في برامجها المتعلقة بسيادة القانون والمجتمع المدني في لبنان اقتراح "نظرية تغيير" مقنعة تربط الأنشطة مباشرة بالنتائج المتوخاة من المشروع". تستخدم وزارة (الخارجية الأميركية) أيضاً تحليل "نظرية التغيير" لتقييم برامج الدعم في مكافحة الإرهاب. تقوم "نظرية التغيير" التي تحرك الدعم العسكري الأميركي على أن "بناء الجهاز الأمني للدولة اللبنانية سيؤدي إلى تحسين الاستقرار الداخلي وثقة الشعب في الجيش اللبناني"، وبالتالي "يخلق مساحة سياسية للحكومة اللبنانية لمعالجة المزيد من القضايا المعقدة والحساسية سياسياً". تخلص الدراسة الحاضرة إلى أن هذه المساحة المتوخاة لم تتوسع، بل بالعكس لقد تقلصت خلال فترة الدعم الأمني الأميركي المعزز، والتي تزامنت مع زيادة كبيرة في نفوذ حزب الله. تستند الحجة الداعية إلى تقوية الجيش اللبناني في جزء منها إلى فرضية أن الجيش اللبناني هو في حالة تزاحم مع حزب الله على الهيبة والنفوذ.

أولاً، وأساساً، تنظر "نظرية التغيير" هذه إلى الحكومة اللبنانية وكأنها كيان منفصل عن حزب الله ومُتزاخم معه. في الواقع، يملأ حزب الله وحلفاؤه أغلبية مقاعد مجلس النواب اللبناني، ويملأون التعيينات الوزارية الرئيسية في مجلس الوزراء، وقد لعبوا الدور المركزي، بل وربما الحاسم، في اختيار رؤساء الوزراء. في السنوات التي سبقت ظهور حزب الله كصانع للملوك أظهر حزب الله مرتين أن بإمكانه إسقاط الحكومات اللبنانية التي عارضته، وأظهر أنه يمتلك سلطة فيتو حقيقي بوجه سياسة الحكومة.

ثانياً، تفترض "نظرية التغيير" الأميركية أن حزب الله سيُسَلِّمُ بفقدان نفوذه أمام الجيش اللبناني المعزز القوى، وأنه لن يتحرك ضد الجيش اللبناني، ولن يسعى لاستمالة واحتوائه، أو للإتيان بدعم إضافي من إيران يعزز قدرات الحزب. لقد اتضح بالدليل خلال حملتي عرسال والقلمون أن حزب الله قام باحتواء عمليات الجيش اللبناني ضمن خطط الميدان الخاصة بالحزب. نسق الحزب الإرهابي النشاط بين قواته وقوات الجيش اللبناني، مما سمح لحزب الله بادعاء الفضل لنفسه في نجاحات الجيش اللبناني ضد المسلحين السنة. في غضون ذلك، قام حزب الله باستمالة واحتواء قوات الجيش اللبناني في جنوب لبنان لتقويض اليونيفيل ودعم عملياته الخاصة به ضد "إسرائيل". وعلى النطاق الأوسع، استغل حزب الله دوماً عمليات الجيش اللبناني لأهدافه الخاصة، مما أسفر عن نتائج استراتيجية تعود بالنفع دوماً على حزب الله في المقام الأول، فيما تستفيد منها أيضاً الحكومة اللبنانية. لقد أصبح الجيش اللبناني يعمل بصورة أساسية في خدمة مصالح حزب الله منذ أن امتلك الحزب (كما أشارت لنا الخطيب) القوة العسكرية إلى جانب سلطة القرار المهيمن على الدولة اللبنانية. يمكن للجيش اللبناني أن يتصرف عندما يصب تصرفه في مصلحة حزب الله، ولكنه لا يمكنه التصرف متى تعارضت مصالحهما.

ثالثاً، تفترض هذه النظرية أنّ الطريقة الفضلى للتقليل من نفوذ حزب الله هي من خلال إنشاء كيان مُزاجم له على غرار الجيش اللبناني. لا يبدو أنّ لدى الولايات المتحدة أية خطة موازية تستهدف خفض وتقليص قوّة حزب الله، كأن تفرض عقوبات أكثر صرامة على إيران تحدّ من قدرتها على مساعدة حزب الله، أو كأن تمنع الدعم الإيراني عند دخوله لبنان، أو كأن تتخذ إجراءات مباشرة ضد حزب الله نفسه.

أخيراً، تفترض هذه النظرية أنّ اللبنانيين ينظرون إلى حزب الله وإلى الجيش اللبناني النظرة نفسها التي يراها بها صانعو السياسة الأميركيون أو التي قد يجتمع حولها اللبنانيون إذا امتلك الجيش اللبناني قدرات أكبر. على النقيض من ذلك، أظهرت بيانات الرأي العام في عامي 2016 و2017 أنّ غالبية المستطلّعين في لبنان اعتبروا "إسرائيل" التهديد الخارجي الأساسي، ورأوا أنّ حزب الله هو المدافع الرئيسي عن البلاد ضد التهديدات الخارجية. فيما اعتبروا الجيش اللبناني نوعاً من "الشرطة الفائقة"، يتمثّل دوره بمعاونة قوى الأمن الداخلي، في توفير الأمن الداخلي ضد خطر الإرهاب ولمنع الاضطرابات الطائفية أو المدنية. وهذا تصوّر مترسّخ: لاحظت خدمة أبحاث الكونغرس في عام 2011 أنّ "تصريحات الزعماء اللبنانيين على امتداد الطيف السياسي تدلّ على أنّ غالبية هؤلاء يرون في "إسرائيل" التهديد الخارجي الأساسي ضد أمن لبنان". كل هذا يعني أنه حتى لو أسفر الدعم الأميركي عن تقوية الجيش اللبناني فقد لا تدرج هذه القوة ضمن سياق مواجهة وزن حزب الله، لأنّ الشعب اللبناني يميل إلى الاعتقاد بأنّ هاتين القوتين يجب أن تتكاملا، كل قوة من القوتين مع القوة الأخرى.

عزّز الدعم الأمني الأميركي، كما سبق ذكره في الجزء الأول، قدرات الجيش اللبناني في مكافحة الإرهاب. ولكنّ الجيش اللبناني خاض جميع اشتباكاتهِ الرئيسية منذ عام 2007 في وجه الجماعات السنيّة المتشدّدة التي كانت معارضة لحزب الله. وبالمثل، إن جميع أعمال مكافحة الإرهاب التي تجري خلف الكواليس والتي يشترك فيها الجيش اللبناني باستمرار مع قوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام (جهاز المخابرات اللبناني) موجّهة ضد المسلّحين السنّة. أما في الجنوب اللبناني، حيث تتطلّب مهمّة الجيش اللبناني منع حزب الله من الانخراط في نشاط مسلّح غير قانوني أو من التسلّل إلى المنطقة العازلة، فبدلاً من ذلك كان الجيش اللبناني يتعاون مع حزب الله. وبحسب ما أوردته التقارير، فإنّ أجهزة المخابرات والأمن التابعة للجيش اللبناني تتبادل المعلومات والتعاون الوثيق مع حزب الله، مما يتيح له السيطرة والتحكّم فعلياً بالوظائف الرئيسية للحكومة.

ما تكشفه بيانات تحرك الهواتف المحمولة

توفّر بيانات التحرك المغفلة المصدر معلومات موضوعية عن المواقع التي يتردّد إليها أفراد الجيش اللبناني وحزب الله، وتوضّح كيف تتداخل أنماط تحرك الهواتف المحمولة المعروفة للجيش اللبناني مع تلك المتعلقة بالهواتف المعروفة لحزب الله. ما تُظهره بيانات الهواتف المحمولة هو أنّ عناصر الجيش اللبناني يتسوّقون في نفس الأسواق ويزورون نفس المقاهي ويسبحون على نفس الشواطئ مع مقاتلي حزب الله. تُظهر البيانات أيضاً كيف يسمح الجيش اللبناني لمقاتلي حزب الله بالتحرك بحريّة في جميع أنحاء أراضيهِ بينما هو نفسه

مقيّد بممرّات تحرّك محدّدة داخل المناطق التي يسيطر عليها حزب الله. تُظهر البيانات أنّ الجيش اللبناني يسمح لحزب الله بالسيطرة بدون منازع على نقاط الدخول الجوية والبحرية الرئيسية إلى لبنان، ولا سيما مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت ومرفأ بيروت. هذه البيانات، التي تغطّي فترة عامين منذ أوائل عام 2020 حتى أواخر عام 2021، تصوّر وضعاً يتبع أربعة عشر عاماً من الدعم الأمني الأميركي المعزّز. لقد تحسّنت قدرات الجيش اللبناني خلال تلك الفترة، إلا أنّ هذه البيانات تشير إلى عدم وجود قدرة معزّزة على مُزاحمة (لنترك مُواجهة) حزب الله.

التوصيات

- 1 - استمرار اشتراط تقديم التقارير السنوية للاستخدام النهائي حول نقل وانتشار الأسلحة المقدّمة من الولايات المتحدة لضمان عدم نقلها إلى حزب الله أو منظمات إرهابية أخرى. وسواء استمرت الحكومة الأميركية بتقديم الأسلحة إلى الجيش اللبناني أم لا، فإنّ مخزون القوّة الحالي سيتطلّب تتبّعاً مستمراً للاستخدام النهائي، وقد يرغب الكونغرس في أن يطلب من مكتب المحاسبة الحكومي إعادة التحقّق من فعالية ذلك التتبع.
 - 2 - التفكير بإعادة تصويب الدعم لغير الجيش اللبناني في منطقة مسؤولية اليونيفيل حيث يُنظر إليه باعتباره غطاء (لنشاط) حزب الله، وبالتالي توظيف ذلك الدعم في استخدامات أكثر فعالية.
 - 3 - الاستمرار في التخلّص من المتفجّرات من مخلفات الحرب وسائر الأنشطة المفيدة للشعب اللبناني، إنما مع اشتراط ربط الدعم المستقبلي بإجراءات تتبّع مستقلة للتحقّق من أنّ الجيش اللبناني لا يعاون تنظيمات حزب الله التي تقوم بتخزين الذخائر تحت ستار إزالة الألغام.
 - 4 - التخلّي عن نظرية الثقل المواجه المعطاة للجيش اللبناني والتركيز بدلاً منها على إضعاف حزب الله مباشرة عبر منع الدعم الإيراني والسوري للحزب، وعبر إبقاء أو زيادة العقوبات على الرعاية الإيرانية لحزب الله؛ وعبر التحالف مع العناصر المناهضة للفساد، والعناصر من غير حزب الله، والعناصر المناهضة لحزب الله في الحكومة المدنية؛ وعبر رفع الأصوات المناهضة للفساد داخل حركة المعارضة، التي تستهدف احتجاجاتها حزب الله، مثله مثل العناصر الأخرى في المنظومة اللبنانية.
- ومع زيادة نفوذ حزب الله واستمراره في توسيع ترسانته يظل خطر اندلاع حرب أخرى بين "إسرائيل" وحزب الله، أو اندلاع حرب إقليمية أوسع، خطراً حقيقياً. لهذين السببين، إنّ الالتزام العسكري الأميركي مع الجيش اللبناني له غرض منطقي، ويجب أن يستمرّ، لأنّه يتيح إلقاء نظرة فاحصة على عملية صنع القرار اللبناني والوصول إلى الزعماء المؤثّرين على القرار. ولكن، كما سبق ذكره في هذه الدراسة، تشير الأدلّة إلى نتائج مختلطة في أفضل الأحوال لبرنامج الدعم المعزّز كما هو قائم منذ عام 2007. في خضمّ الأزمة الممتدة في 2019-2021، الآن هو الوقت المناسب لمراجعة إعادة نظر في العناصر الرئيسية للبرنامج من أجل إعادة تركيزها.

الملحق: منهجية تحليل أنماط تحرك الهواتف الذكية

يستخدم تحليل أنماط التحرك في هذه الدراسة أداة تدمج خدمات المواقع من تطبيقات الهواتف الذكية مع بروتوكول عناوين الإنترنت (IP). تتطلب الأداة موقعاً واحداً معروفاً على الأقل لهاتف معين إلى جانب معلومات التحرك الجانبية أو بيانات أنماط الحياة. هذا يمكن من تتبع حركة هاتف معين في الزمن (خلال الـ 1.5 سنة الماضية) حتى الوقت الحاضر. يمكن أيضاً من تتبع الموقع الحالي للهاتف في الوقت الحقيقي تقريباً (24 ساعة تقريباً عن وقت إجراء البحث). يفحص التحليل 178486 نقطة من نقاط البيانات المرتبطة بـ 24 هاتفاً لبنانياً على مدار عامين.

تتيح الأداة للمحللين تحديد بيانات حركة الاتجاه التي تظهر نقطة المنطلق واتجاه التحرك والوقف أو التوقف على طول مسار التحرك. يمكن للخدمة البحث ضمن مواقع منفردة أو متعددة مسيجة بسياجات جغرافية يصل نصف قطرها لـ 2500 متر. تكشف عمليات البحث أية هواتف موجودة داخل السياج الجغرافي المحدد خلال إطار زمني محدد، وتؤشر عليها بعلامة تميزها. تسمح الأداة للمحللين بضبط "فلتر الإشارات" لتضييق عمليات البحث وتعيين خطوط الطول والعرض، وتحديد رقم معرف هوية المستخدم وعنوان الموقع IP، والتاريخ والوقت، وأية حالات شاذة تمت ملاحظتها على هاتف معين في الموقع المعين.

في هذه الدراسة، استخدم القائم بالبحث وظيفة تحديد المواقع الجغرافية، ووظيفة ضبط الفلتر، في عملية من ثلاث خطوات لتثليث مواقع وتحركات الهواتف المحمولة التي تشير البيانات الجانبية إلى أنها من المحتمل أن تكون تابعة لحزب الله أو الجيش اللبناني.

كانت الخطوة الأولى هي تحديد المواقع التي يمكن الاعتقاد بشكل معقول أن أي هاتف محمول موجود فيها خلال فترات زمنية معينة سيكون هاتفاً مرتبطاً بحزب الله أو الجيش اللبناني. تضمنت تلك المواقع فيما خص الجيش اللبناني، ثكنات الجيش اللبناني والقوات الجوية إضافة لمقر قيادة الجيش اللبناني في اليرزة، وفيما خص حزب الله، منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت. ونظراً لأن مواقع معظم ثكنات حزب الله سرية، ونظراً لانتشار مثل هذا النمط الكثيف لمواقع حزب الله في بعض أنحاء لبنان، كانت العملية أكثر تعقيداً. هكذا، وباستخدام البيانات الجانبية، حدد المحللون مواقع الكثير من الثكنات، ولكن لم يتم اكتشاف أية هواتف تقريباً ("زيارات") في هذه الثكنات. يشير هذا إلى أن عناصر حزب الله في هذه المواقع كانوا على دراية بالمراقبة وقد قاموا بإلقاء أو إخفاء هواتفهم المحمولة قبل الاقتراب من هذه المواقع.

بالإضافة إلى ثكنات حزب الله، حدد القائم بالبحث أيضاً أماكن جغرافية كان من المعروف أن نشاطات لحزب الله حدثت فيها في تواريخ وأوقات محددة على مدار الثمانية عشر شهراً السابقة. تضمن تحليل بيانات الأحداث هذا هجمات أو مظاهرات أو ماتم ومواقع مأخوذة من قاعدة بيانات مسربة عن منشآت يقال أنها لإنتاج وتخزين صواريخ حزب الله في بيروت. في المجموع، حدد القائم بالبحث 79 حدثاً شارك فيها أعضاء في حزب الله و18 موقعاً إضافياً مرتبطاً بحزب الله (كالثكنات ومنشآت الإنتاج أو مواقع حزب الله الأخرى).

كانت الخطوة الثانية هي تحديد جميع الهواتف المحمولة المعروف أنها زارت هذه المواقع. في بعض الحالات، كثكنات الجيش اللبناني وحزب الله، كان بروتوكول القائم بالبحث هو معاملة كل حساب (رقم تلفون) يتردد

إلى تلك المواقع (الثكنات) في أي وقت باعتباره هاتفاً مرتبطاً (يتبع لتلك المواقع). أما في الحالات الأخرى المأخوذة من أحداث (كالمآتم)، فقد فتّشت معايير المواقع الجغرافية، ضمن الموقع المعني، بحثاً عن الزيارات إليه خلال فترة وقوع الحدث الجاري تَتَبُّعُه (لتحديد وتصنيف زائريه).

كانت الخطوة الثالثة هي التحقيق في أي حساب (رقم تلفون) كان موجوداً في هذه المواقع خلال تلك الأوقات (بهدف تأكيد أو نفي ارتباطه بالجيش اللبناني أو بحزب الله). كان هذا واضحاً بالنسبة لحسابات (أرقام تلفون) الجيش اللبناني: حدّد القائم بالبحث 14 هاتفاً محمولاً كانت موجودة داخل ثكنات الجيش اللبناني لفترة طويلة، ممّا يشير إلى أنّها تخصّ أفراد الجيش اللبناني. بالنسبة لحزب الله، حدّد القائم بالبحث 104 هواتف كانت موجودة في مواقع معيّنة مرتبطة بحزب الله، لكنّ (القائم بالبحث) حدّف 94 منها بعد تحليل أولي لأنّ أنماط حركتها تؤشّر إلى أنّها ربما مرّت عبر تلك المواقع لأسباب لا صلة لها بنشاط حزب الله.

مستقبل العلاقات الأميركية السعودية

الموضوع

ندوة عبر الإنترنت عقدها "مجلس العلاقات الخارجية" الأميركي في 7 أيلول الجاري بعنوان "العلاقات الأميركية السعودية"²، ناقش فيها الباحثان البارزان في مجلس العلاقات الخارجية ستيفن كوك ومارتن إنديك مستقبل العلاقات الأميركية السعودية بعد زيارة بايدن للسعودية في تموز الماضي.

أبرز النقاط

- لطالما كانت العلاقة بين أميركا والسعودية قائمة على أساس المصالح التجارية الأميركية أولاً.
- كان نفط الشرق الأوسط بالغ الأهمية لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث إن 75٪ من النفط المستخدم في خطة مارشال جاء من الخليج الفارسي، وأغلبه كان مصدره السعودية.
- خلال عقدي الخمسينيات والستينيات جاء 85٪ من نفط أوروبا مباشرة من السعودية، وكان الغرب الرأسمالي بحاجة لنفط الشرق الأوسط ليكون لديه اقتصادات ناجحة في أوروبا الغربية.
- في المقابل، وفّرت الولايات المتحدة الأمن بشكل متزايد للسعودية، وهذا فعلياً هو أساس العلاقة بين الطرفين.
- السعودية هي البلد الوحيد الذي كان لديه القدرة على إنتاج المزيد من النفط بسرعة نسبية وبتكلفة منخفضة لإحداث فرق في سوق النفط العالمي، وبالتالي ما يدفعه الأميركيون ثمناً للوقود. وقد اختارت القيادة السعودية عدم السير في هذا الطريق، على الرغم من طلب الرئيس بايدن.
- انسحاب الولايات المتحدة بشكل أساسي من المنطقة، وإنهاء مشاركتها في الحروب في العراق وأفغانستان التي كان يُنظر إليها على أنها ذات نتائج عكسية كبيرة، مع التركيز على التهديدات الجيوستراتيجية الأكثر إلحاحاً من روسيا العدوانية في أوروبا، والصين الصاعدة في آسيا، جعل أميركا من وجهة نظر القيادة السعودية ضامناً أقل موثوقية لأمنها.

² <https://www.cfr.org/event/us-saudi-relations>

- على المقلب الآخر، تنظر الولايات المتحدة إلى قيادة جديدة في السعودية في ظل وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان، وترى قائداً شاباً متهوراً وقاسياً وقويّاً من المرجح أن يوقّع السعودية والولايات المتحدة في المشاكل أكثر من أن يكون بمثابة شريك موثوق به.
- يتزامن هذا مع كون سوق النفط في وضع حرج، حيث تبين أنّ التوقُّع بأنّ العالم لم يعد بحاجة إلى نفس القدر من النفط، لأننا كنّا نتحوّل إلى مصادر الطاقة المستدامة، كان مبنياً على حسابات خاطئة.
- خلال الثلاثين عاماً القادمة نتوقع أننا سنحتاج إلى المزيد من نفط السعودية، وليس لأقل.
- أدّى التهديد المتصاعد من إيران والشعور بعدم الأمان الذي شعر به السعوديون إلى وضع أصبح كلانا فيه بحاجة إلى الآخر لنكون شريكين مسؤولين، ومع ذلك فنحن لسنا كذلك. ولهذا السبب شعرنا بالحاجة إلى تجديد العلاقة وفهم جديد وميثاق استراتيجي جديد.
- في خضمّ الزيارة كانت هناك توقّعات - كما أشار المسؤولون الأميركيون علناً وسراً - بأنّه سيكون هناك نوع من التعامل فيما يتعلّق بأسواق النفط. في المقابل، ستعمل الولايات المتحدة وتساعد على تعزيز الأمن السعودي وتشارك بشكل مباشر في ضمان الأمن السعودي بطريقة ما.
- لا يعني هذا بالضرورة توفير ضمان أمني أميركي، ولكنه سيكون بعد السنوات التي شكك فيها السعوديون بالالتزام الأميركي، دليلاً على أنّ الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالأمن السعودي.
- ما حصلنا عليه بعد زيارة الرئيس هو زيادة طفيفة في النفط، والتزام أميركي على شكل إرسال بطّاريات صواريخ باتريوت إلى السعودية، ومزيد من النقاش حول التعاون الأمني بين البلدين، واتفاقيات للتعاون بشأنه، أي مجموعة متنوّعة ممّا نعتقد أنّها أمور صغيرة.
- نعتقد أنّه ربما كان أهمّ شيء نتج عن الزيارة، والذي كان نوعاً ما مدروساً مسبقاً، هو الموافقة السعودية على السماح للطائرات الإسرائيلية بعبور المجال الجوي السعودي. ليس المرور عبر البحرين والإمارات العربية المتحدة فقط بل السفر إلى آسيا، وهي خطوة مهمّة نحو التطبيع.
- سيكون هناك تدهور متجدّد، يتفاقم بسبب الشعور بخيبة الأمل من جانب الولايات المتحدة، ليس لأنهم لا يزدون الإنتاج وحسب بل لأنّ أوبك الآن تخفّض الإنتاج.
- الأمر مهم للغاية بالنسبة للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للتعامل مع روسيا، مع اقترابنا من فصل الشتاء، حيث يواجه الحلفاء الأوروبيون المهمّون لدعم أوكرانيا موقفاً صعباً للغاية في مجال الطاقة نتيجة لتكتيكات فلاديمير بوتين بقطع الغاز، مما يؤدي إلى الارتفاع الكبير لسعر الغاز. من غير المفيد حقاً ألا يكون السعوديون مستعدّين للوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم خلال زيارة الرئيس. هذه المشكلة الأولى.

- المشكلة الثانية هي أنّ السعوديين عبر صحافتهم كانوا يشيدون بحقيقة أنّ بايدن جثا على ركبتيه وأنّ كلّ ما في الأمر أنّ الولايات المتحدة أدركت خطأ أساليبها. لذلك تمّ التمهيد لسوء تفاهم أكثر خطورة بين السعودية والولايات المتحدة، في وقت نحتاج فيه حقاً إلى أن تكون الرياض منسجمة مع جهودنا، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بتأثير الطاقة على الحرب في أوكرانيا.
- المملكة العربية السعودية دولة بوليسية حقاً بزعيم متهوّر، الأمر الذي يؤدّي إلى الكثير من المخاطر ويعقّد الأمور. جزء من هذا التعقيد هو كيفية تعامل الولايات المتحدة مع السعودية، وفي جزء من ذلك مع إيران.
- قام السعوديون بتكوين سرديّة على مدار عقدين من الزمن تشير إلى أنّ الولايات المتحدة ترغب باستبدال السعودية بإيران كشريك رئيسي لها في المنطقة.
- الآن يعارض السعوديون العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. ليس بالضرورة فيما يتعلّق بالمسألة النووية، بل بالجزء المتعلّق بتخفيف العقوبات. لكن بالطبع، في الوقت الحالي، يساعدهم موقف آية الله خامنئي بمقاومة جهود الولايات المتحدة للعودة إلى الاتفاقية.
- استمر التعاون العسكري، حتى في أسوأ أيام علاقة إدارة أوباما مع وليّ العهد السعودي. كان التعاون العسكري موجوداً حول اليمن، في الواقع، أكثر مما هو عليه اليوم.
- لدى السعوديين مشكلة كبيرة مع الطائرات الإيرانية بدون طيار. لقد استخدمها الحوثيون حتى الهدنة الأخيرة لمهاجمة أهداف سعودية بشكل يومي، بما في ذلك الأهداف المدنية. وبالطبع، كان هناك ذلك الهجوم الإيراني الذي حيدّ 50٪ من إنتاج النفط السعودي، وإن كان ذلك لبضعة أيام فقط. ولم يكن لدى الولايات المتحدة إجابة جيدة، بشكل صادم، حول نوع الأساليب والتكنولوجيا التي تمّ استخدامها في تلك الهجمات.
- على أميركا أن تحاول الخروج ببعض الإجابات التي تتجاوز أنظمة الباتريوت التي وضعناها في السعودية، والتي تُعتبر شيئاً تكتيكياً.
- على المستوى التكتيكي، لدينا مصلحة مشتركة في التعامل مع التهديد الإيراني. وهذا يتجلّى في بعض الخطوات كمحاولة لإفهام إيران أنّ لدينا خياراً عسكرياً جاداً، مثلاً عندما قامت الولايات المتحدة بتطير قاذفات B-52 بقنابلها النووية من أوروبا عبر الشرق الأوسط والمجال الجوي الإيراني، حيث كانت المرحلة الأخيرة من تلك الرحلة برفقة مقاتلات سعودية. وهذا دليل على الطريقة التي لا يزال البلدان يعملان بها معاً.

- هناك شيء خاطئ جوهرياً في العلاقة، إذا لم يتم إصلاحه فإنه سيجعل من الصعب جداً علينا متابعة مصالحنا الإستراتيجية بشكل فعّال في المنطقة، وعلى السعودية أن تفعل الشيء نفسه.
- ما نودّ أن نراه يحصل بين البلدين هو التوصل لميثاق استراتيجي جديد يعتني بالقضايا التي تفرّق بين البلدين، لكن ما نعتقد أنّه سيحصل مختلف، وهو تقارب واقعي، سوف يكتسح بشكل أساسي القضايا التي تفرّقنا لصالح المكاسب على المدى القصير، أو الوعد بالمكاسب قصيرة المدى، لكن تلك المشاكل ستعود بسرعة كبيرة لتلاحق الحكومتين.
- وليّ العهد السعودي بحاجة إلى احترام المصالح الأميركية، ومعاملة شعبه بشكل أفضل، والتصرّف بمزيد من الحذر والمشاورة. واستجابة لذلك، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تصبح شريكاً أمنياً أكثر موثوقية للسعودية في بيئة استراتيجية صعبة للغاية.

كيف تحاول أوروبا تعويض الغاز الروسي مع بداية الشتاء

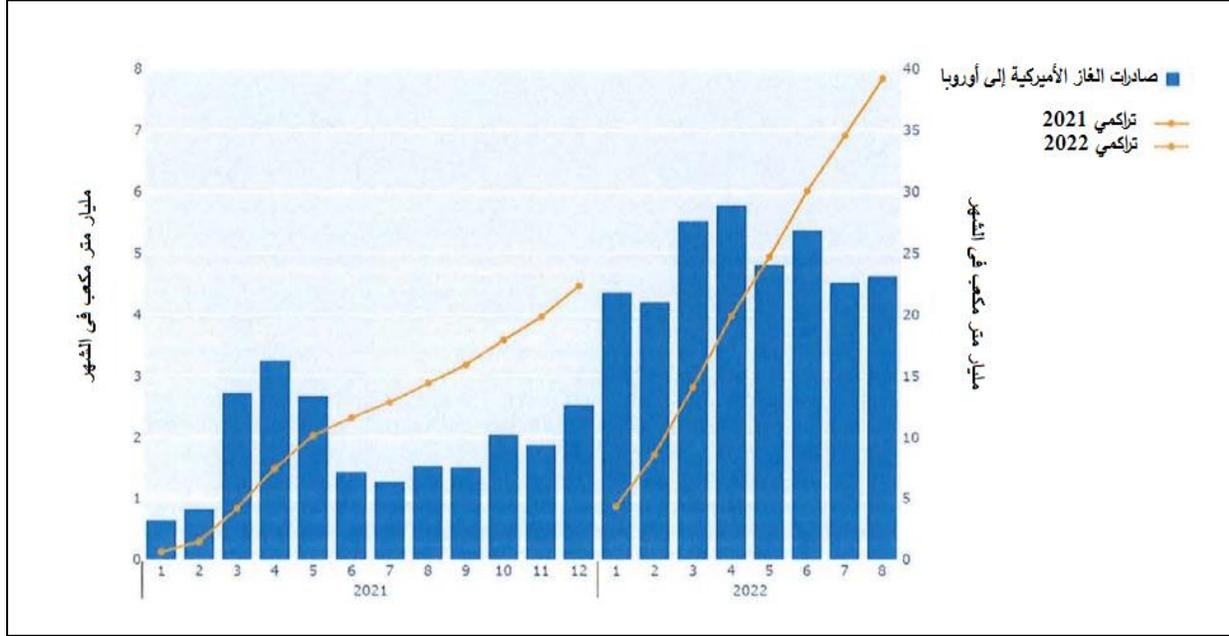
الموضوع

مع اقتراب فصل الشتاء يتزايد الحديث عن الأزمة المتوقعة في أوروبا بسبب انخفاض الغاز من روسيا بشكل غير مسبق. تشير التوقعات أن روسيا ستتوقف عن ضخ الغاز إلى أوروبا كلياً خلال فصل الشتاء مقابل تزايد كميات الغاز المسال المرسل من أميركا إلى أوروبا بأسعار أعلى بكثير من الغاز الروسي. على الأرجح سوف تتمكن الدول الأوروبية من تجاوز فصل الشتاء ولكن ذلك سيكون بكلفة اقتصادية عالية ستترك آثاراً سلبية على الاقتصاد الأوروبي.

النص

- تبلغ القدرة التصديرية الأميركية الآن 144 مليار متر مكعب في السنة. هذه القدرة في طريقها إلى الارتفاع بنسبة 40 في المئة لتصل إلى 204 مليارات متر مكعب في السنة بحلول عام 2026.
- بلغ إنتاج الغاز الطبيعي الشهري في الولايات المتحدة أعلى مستوى له على الإطلاق عند 3.008 تريليون قدم مكعب في كانون الأول 2019. خلال النصف الأول من عام 2022 بلغ متوسط الإنتاج الشهري 2.89 تريليون قدم مكعب وهو أعلى من إنتاج عامي 2020 و2021.
- خلال شهر تموز من هذا العام، صدرت الولايات المتحدة حوالي 57 مليار متر مكعب من الغاز على شكل غاز طبيعي مسال منها 39 مليار متر مكعب، أو 68٪، إلى أوروبا. في المقابل صدرت أميركا 34 مليار متر مكعب، أو 35٪، من صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا خلال عام 2021 بأكمله.

رسم بياني: صادرات الغاز الأمريكي إلى أوروبا (2021-2022) – مليار متر مكعب



- أحد أسباب تزايد صادرات الغاز من أميركا هو استعداد الولايات المتحدة لدفع البند الجزائري بسبب فشلها في تسليم الغاز إلى دول مثل باكستان وتحويل هذه الشحنات إلى أوروبا، حيث يغطي السعر المرتفع الرسوم والأرباح وقيمة البند الجزائري. على سبيل المثال، شهدت صادرات الغاز الطبيعي المسال من أميركا إلى بلجيكا ازدياداً بنحو 650٪ بينما شهدت باكستان انخفاضاً في واردات الغاز الأمريكية بنسبة 72٪.
- بلغ متوسط أسعار الغاز في أوروبا 34.06 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) حتى شهر حزيران من العام 2022 مقارنة بـ 29.99 دولاراً في آسيا و 6.12 دولارات في الولايات المتحدة، مقارنة بمتوسط أسعار 2021 البالغ 16.04 دولارات في أوروبا و 18.00 دولاراً في آسيا و 3.73 دولارات في الولايات المتحدة.
- من المرجح أن يبلغ متوسط سعر سوق الغاز بالجملة في الولايات المتحدة 9 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية للفترة المتبقية من العام. لكن 9 دولارات لا تزال ثلاثة أضعاف متوسط سعر الغاز في الولايات المتحدة في العقد الماضي، وبالتالي فهي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار التدفئة المنزلية والكهرباء في وقت يقترب فيه التضخم من أعلى مستوياته خلال 40 عاماً.
- من المتوقع أن يلبي الغاز الطبيعي المسال ما يقرب من 50٪ من الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا حتى عام 2030. وبعد عام 2030 سيلبي الغاز الطبيعي المسال حصة أكبر، حيث سيصل إلى حوالي 75٪ من الطلب بحلول عام 2040.

- بسبب ارتفاع أسعار الغاز، حوّلت الشركات في أوروبا التي تصنّع الصلب والأسمدة والمواد الأولية الأخرى للنشاط الاقتصادي عملياتها إلى الولايات المتحدة، التي اجتذبتها أسعار الطاقة الأكثر استقراراً والدعم الحكومي القوي.
- حدّد الأوروبيون هدف تجديد مخزونهم من الغاز بنسبة تصل إلى 80٪ قبل الأول من تشرين الثاني. لكن تجميع هذه المخزونات لن يكون من السهل تنظيّمه، حيث إن خمس دول فقط (ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وهولندا، والنمسا) تحتوي على 75٪ من سعة التخزين. بذلك تمتلك خمس دول أعضاء ثلاثة أرباع سعة تخزين الغاز، في حين أن ثلث الدول الأعضاء الأصغر ليس لديها أي سعة تخزين. كما أن بعض وحدات التخزين مملوكة لشركة غازبروم الروسية، التي تملأها، بقصد أو بدون قصد، بنسبة 25 ٪ فقط من السعة. ويبقى السؤال ماذا ستفعل الدول الأخرى؟
- تسير الدول الأوروبية في المسار الصحيح للوصول إلى هدف ملء تخزين الغاز بحلول بداية هذا الشتاء، لكن تكلفة تجديد المخزونات بعد انتهاء فصل الشتاء ستكون أكثر من 50 مليار يورو، أي 10 أضعاف المتوسط التاريخي لملء الخزانات لفصل الشتاء.
- في أوائل آب، كانت مرافق تخزين الغاز في أوروبا ممتلئة بنسبة 70.54٪.
- انخفاض المخزونات في نهاية الشتاء سيؤدّي إلى زيادة الطلب على الغاز في الصيف لملء الخزانات، مما يجعل السعر مرتفعاً حتى في الصيف، ما يعني أن أسعار الغاز ستبقى مرتفعة حتى في الصيف.
- في ظل انقطاع الغاز الروسي يمكن للتخزين الكامل للغاز أن يكفي الدول الأوروبية لمدة ثلاثة أشهر في أحسن الأحوال إذا التزمت الدول الأوروبية تخفيف الاستهلاك. ومع ذلك، فإن التوقعات بشأن المدّة التي ستستمر فيها احتياطات الغاز في أوروبا تختلف من دولة إلى أخرى. في ألمانيا مثلاً، حيث يوجد ما يقرب من ربع كمّية التخزين في الاتحاد الأوروبي، يمكن للغاز المخزن تلبية 80 إلى 90 يوماً من متوسط الطلب.
- يسير الاتحاد الأوروبي على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف ملء مخزون الغاز، لكن الخبراء يحذّرون من أن العامل الأهمّ لأمن الطاقة هذا الشتاء هو ما إذا كان يمكن للبلدان خفض الاستهلاك بما يكفي لضمان استخدام الغاز المخزّن خلال الأشهر الأكثر برودة.
- اتفقت دول الاتحاد الأوروبي في أواخر تموز 2022 على خفض استخدامها للغاز بنسبة 15٪ هذا الشتاء من متوسط مستويات استهلاك الغاز في شتاء 2017-2021. كان استهلاك الغاز في أوروبا في النصف الأول من آب أقلّ بنسبة 11٪ من متوسط الخمس سنوات الماضية.

- من المرجح أن تضطر الدول الأكثر اعتماداً على واردات الغاز الروسي إلى خفض استهلاك الغاز بأكثر من 15٪. تتفاوت نسبة خفض الاستهلاك المطلوب للتعامل مع التوقف الكامل لتدفقات الغاز الروسي من صفر (إسبانيا وفرنسا والبرتغال) إلى 54٪ (بلغاريا واليونان والمجر وكرواتيا وصربيا) .
- تحتاج ألمانيا إلى خفض بنسبة 20 إلى 25٪ في استخدام الغاز هذا الشتاء. ويشمل ذلك خفض الطلب من الأسر، وهي خطوة يجب أن تكون مصحوبة بمزيد من الإجراءات الحكومية لحماية الأسر ذات الدخل المنخفض من ارتفاع تكلفة الغاز والطاقة.
- تتمثل إحدى وسائل زيادة واردات الغاز إلى أوروبا في زيادة شحنات الغاز الطبيعي المسال (LNG). تقترب واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال من الحد الأقصى، نظراً لمحدودية القدرة على إعادة تحويل الغاز إلى غاز مسال. فمراقب استقبال الغاز المسال تستطيع استيعاب 187 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً.

جدول توزع محطات استيراد الغاز المسال في أوروبا

البلد	القدرة الاستيعابية (مليار متر مكعب)
إسبانيا	69
فرنسا	43
إيطاليا	20
بلجيكا	17
هولندا	14
اليونان	7
البرتغال	7
بولندا	6
ليتوانيا	4
كرواتيا	3

- في العام 2021 استهلكت أوروبا خلال شهر تشرين الأول وحتى آذار 287 مليار متر مكعب، لكي تتجاوز أوروبا هذا الشتاء تحتاج لخفض هذا الاستهلاك بنسبة بين 15٪ و30٪.
- بشكل أساسي سيكون اعتماد الأوروبيين خلال فصل الشتاء على الغاز الطبيعي المسال الذي سيشترونه بأسعار مرتفعة جداً. قد تستورد الدول الأوروبية ما يقرب من 40٪ أكثر من الغاز المسال في الشتاء القادم، مقارنة بالعام الماضي.

- ستعتمد أوروبا خلال فصل الشتاء على الغاز من أميركا وقطر والجزائر وأذربيجان وتركمانستان والنرويج بشكل أساسي. وقد زادت هذه الدول من صادرات الغاز إلى أوروبا بشكل ملحوظ. فمثلاً، من المتوقع أن تتلقى إيطاليا 25.2 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري هذا العام ارتفاعاً من 20.9 مليار متر مكعب في 2021.
- إذا استمر تزايد كميات الغاز المسال المستوردة من قبل أوروبا خلال فصل الشتاء مع التزام الدول الأوروبية بخفض استهلاك الغاز قد تستطيع أوروبا تجاوز فصل الشتاء ولكن ذلك سيكون بكلفة اقتصادية عالية جداً.
- ستستفيد الأسر الأوروبية من 376 مليار يورو (375 مليار دولار) على الأقل من المساعدات الحكومية لدعم فواتير الطاقة الهائلة هذا الشتاء وهو ما سيضع ثقلًا كبيراً على الاقتصاد الأوروبي.
- بحسب ورقة مسرّبة قدّمها المفوضية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي للمناقشة:
 1. انخفاض إجمالي إمدادات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي بمقدار 39 مليار متر مكعب (-37%) خلال الفترة من كانون الثاني إلى آب 2022. ويعود هذا فقط إلى الانخفاض الحاد في إمدادات خطوط الأنابيب الروسية، التي انخفضت بمقدار 43 مليار متر مكعب (-45%) بين كانون الثاني وآب 2022. وفي الوقت نفسه، زادت واردات الغاز الطبيعي المسال من روسيا إلى أوروبا لكن بسعر أعلى.
 2. مع ارتفاع الأسعار في أوروبا، تمكّنت أوروبا من تأمين الغاز الطبيعي بمستوى قياسي مرتفع وذلك عبر زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال (+28 مليار متر مكعب، +56%) وزيادة إمدادات خطوط الأنابيب من مصادر أخرى (+17 مليار متر مكعب، +20%). وقد مكّنت هذه التطوّرات من استبدال حوالي 43 مليار متر مكعب من غاز خط الأنابيب الروسي في الفترة من كانون الثاني إلى آب 2022.
 3. ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا جعلها الوجهة الأولى لمصدري الغاز الطبيعي المسال¹.
 4. إن فرض سقف سعر على واردات الغاز الروسي من شأنه أن يقلل من عائدات روسيا وقدرتها على تمويل الحرب في أوكرانيا. وعليه فإن أي استيراد للغاز الروسي بسعر أعلى من هذا الحدّ سيُعتبر غير قانوني.

¹ في هذا السياق نشير إلى معلومات متداولة أن كمّيات كبيرة من الغاز والنفط الروسي المباع إلى الصين والسعودية يعاد بيعه إلى أوروبا بأسعار مرتفعة جداً.

5. إن قدرة روسيا على تحويل خطوط أنابيب إنتاج الغاز الطبيعي، إذا قرّرت عدم شحن الغاز إلى أوروبا كإجراء انتقامي، إلى دول جديدة لا تكاد تذكر². وسيترتب ذلك تكاليف كبيرة على روسيا، إلا أنه لا يمكن تجاهل هذا الاحتمال. في حالة توقّف صادرات الغاز الروسي بالكامل يمكن للاتحاد الأوروبي ككل التعامل مع فصل الشتاء بمتوسط درجات الحرارة بفضل أهداف التخزين وخطة خفض الطلب المعتمدة في حزيران.

² بحسب الاتفاق الروسي الصيني فإن نسبة 30% من الغاز الروسي الذي كان يُصدّر إلى أوروبا سيجري تصديرها إلى الصين مع بداية العام 2026 وترتفع هذه النسبة إلى 60% مع بداية العام 2030.